هداية النحو

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشرى
للطباعة والنشر
قسم الطباعة والنشر
جمعية نور القرى محمد علي الخيرية المسجلة
كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : هداية النجوى

عدد الصفحات : 160

السعر : =/75 روبية

الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ء

اسم الناشر : مكتبة البشرى

جمعية شودهري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز، جلستان جوهر، كراتشي. باكستان

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من : **مكتبة البشرىٰ**، كراتشي. باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656,7223210

بك لينڈ، سٹي پلازه كالج روڈ، راولپنڈى. +92-51-5773341,5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانى بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئته. +92-333-7825484

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً- أما بعد:

فإن كتاب "هداية النحو" من أهم الكتب في علم النحو ولها أهمية كبرى لدارسي علم النحو خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "هداية النحو" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت- بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويسهّل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدر.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر
كراتشي- باكستان
٠٦ رمضان، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلا وإما في التعليقات بين المعقوفتين [ ] .
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل **'الأسود'** التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامًا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، والصّلاة والسّلام على رسوله محمّد، وآله وأصحابه أجمعين.

بدل عن الرسول

الحمد لله: [جملة قرآنية فلذا اختارها على غيرها] افتتح الكتاب بالتسمية والتحميد اتباعا لما ورد به الكتاب المجيد، وجريًا على قضيته ما ورد من الحديث في الابتداء بهما، وتحرزا عن كونه ناقصاً بمنـــزلة الأبتر وإن كان ثابتاً في الجملة. وقدم التسمية اتباعًا لما ورد به ذلك الكتاب، وجرت به السنّة، وأجمع عليه الأمة، وترك العاطف لذلك ولئلا يخل بالاستقلال، ومن جعل الباء متعلقًا بالابتداء نظر إلى أن الظاهر من الحديث هو الأمر بالابتداء باسم الله، ومن جعله بمعنى متبركاً باسم الله أقول وأفعل كذا نظرًا إلى أن هذا دخل في التعظيم مع حصول الابتداء باسم الله، لا يقال المأمور به هو الابتداء بما هو اسم الله، ولفظ اسم ليس كذلك فكأنه مقحم كما في قوله: ثم اسم السلام عليكما لأنا نقول الحكم أبدًا يكون على مدلول اللفظ تقول: زيد جاء وقرأت الفاتحة، لا تريد الفاتحة اسم سورة بل معناه فكان المعنى أنه يبدأ في نفسه باسم من أسماء الله تعالى ويتبرك به.(نور محمد مدقق)

لله: وهو اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال، ولهذا أخص الحمد بهذا الاسم، ولأنه أعظم أسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً، بخلاف ما سواه.[دراية: ٤]

رب العالمين: نعت أو بدل أو عطف بيان "لله". **العاقبة:** أي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف، وإلا فالعاقبة متناولة للخير والشر ولا يصح شره للمتقين.(يوسفية) **للمتقين:** وهو جمع متق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى، ففاؤها واو ولامها ياء ، فإذا بنيت من ذلك قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى فقلت: اتقى. والوقاية: فرط الصيانة، وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي ما يتحقق به لعقوبة من فعل وترك.[دراية: ٦]

الصّلاة: أي الرحمة وإفاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه وتعالى.(عبد الغفور) **رسوله:** الرسول بمعنى المرسل؛ لأنه فعول بمعنى المفعول، وهو من الأنبياء من جمع المعجزات والكتاب المنـــزل عليه، والنبي: من أوحي إليه، سواء نزل عليه الكتاب أو لم ينـــزل. [دراية: ٦] **محمد:** وهو عطف بيان للرسول، ومعناه اللغوي هو البليغ في كونه محمود. قيل: يجوز أن يكون سبب التسمية للنبي ﷺ ثبت به هذا المعنى في ذاته.[دراية: ٧]

آله: الآل أهل البيت والعيال، وجاء بمعنى الاتباع أيضًا وعلى هذا المعنى يتناول الأصحاب فإيرادها بعد الآل تخصيص بعد تعميم، والنكتة فيه الاهتمام بشأن الأصحاب.[ملخص من حاشية مولوي عبدالرحمن:٤]

أصحابه: جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صَحب بسكون الحاء كنهر وأنهار، أو جمع صحِب بكسر الحاء كنمر وأنمار. مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال.[عبدالغفور:٧]

أجمعين: جاء بالتأكيد ردّاً على الروافض حيث خصوا بعض الصحابة بالصلاة دون بعض آخر، لغلوّهم في محبة الآل، وعلى الخوارج فإنهم كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه.[دراية:٧]

أمّا بعد، فهذا مختصر مضبوط **في النّحو**، جمعتُ فيه مهمّات النّحو **على ترتيب الكافية مبوّبا ومفصّلا**، بعبارة **واضحة**، مع **إيراد** الأمثلة في جميع مسائلها، من غير تعرّض **للأدلّة** والعلل؛ **لئلاّ يشوّش** ذهن المبتدي عن فهمِ المسائل، وسمّيتُه بـــ"هداية النحو" **رجاء** أن يهدي الله تعالى به الطّالبين، ورتّبتُه على مقدّمة وثلاثة أقسام بتوفيق الملك العزيز العلّام.

أما بعد: كلمة "أما" تضمنت معنى الشرط حتى قيل أن الأصل في قوله: "أما زيد فمنطلق" مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أسقط الجملة الشرطية، ونابت منابها "أما" كما نابت كلمة "نعم" مناب أفعل في جواب من قال لك افعل كذا ولتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء. **فهذا مختصر**: أي هذا الكتاب الذي صنّفه كتاب مختصر، وهذا التقدير إذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف، وإن كان في أول شروع تكون الإشارة حينئذٍ إلى ما في خاطره؛ لأنه تصور في خاطره أن يصنف كتاباً صفته كذا وكذا.[دراية:٧] **في النحو**: ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية؛ لقوله: مختصر، وسيأتي تفسير النحو من حيث اللغة والصرف والعرف.[دراية:٨]

على ترتيب الكافية: أسند ترتيب هذا الكتاب إلى ترتيب الكافية، ليكون عمدة في القواعد كالكافية، أو لأن يقع عظيما في الأذهان؛ لأن إسناد الشيء إلى أمر عظيم يوجب عظمة ذلك الشيء، كما يقال: الكعبة بيت الله مع أنه لا بيت لله تعالى؛ ليكون نسبته إلى الله مفيداً للتعظيم.

مبوباً ومفصلاً: بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونان حالين من تاء المتكلم في قوله: جمعتُ، وإن كان بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونان عاملين من الضمير المجرور في "فيه".(مولوي عبد الرحمن)

واضحة: صفة عبارة أي لا بعبارة معقّدة، لا يفهم منها المعنى إلا بصعوبة.[دراية:٩]

إيراد: من إضافة المصدر إلى المفعول. **للأدلة**: جمع دليل كالأجنة جمع جنين، ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء. والقياس أن يذكر لفظ الدلائل؛ لأن الموضع موضع الكثرة لا القلة. وجوابه: أنه يجوز استعارة أحد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة:٢٢٨) مكان أقراء.[دراية:١٠] **لئلا يشوّش إلخ**: إن كان يشوش على صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي منصوب على أنه مفعول به، وإن كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، فاللام في قوله: لئلا يشوش، متعلقة بقوله: جمعت، باعتبار الأمور المتعلقة به، وتعليل للجمع نظر إلى تلبسه بتلك الأمور، يعني إنما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه تيسير به على المتكلم المبتدي، ولا يشوشه على فهم مسائله؛ لقصور فهمه، وقلة بضاعته.[دراية:١٠]

رجاء إلخ: تعليل لقوله: "وسميته بهداية النحو" أي رجاءً أن يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمّي واسمه، تصلح وجها لهذه التسمية بأن يجعله سببا للهداية، للذين يطلبون النحو، فإنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.[دراية :١٠]

مقدمة

أما المقدّمة: ففي المبادي التي يجب تقديمها لتوقف المسائل عليها وفيها فصول ثلاثة.

١- فصل: النّحو: علم **بأصول يُعرف بها** أحوال **أواخر** الكلم الثّلاث من حيث الإعراب والبناء، **وكيفيّة** تركيب بعضها مع بعض.

والغرض منه: صيانة الذهن **عن الخطأ اللّفظيّ** في كلام العرب.

أما المقدمة: استعارة من مقدمة الجيش؛ لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوفا عليه. ثم المقدمة والمبادي كلاهما بمعنى واحد لغةً و عرفًا؛ لأنها في اللغة: شئ اول را گويند. وفي الاصطلاح؛ ما يتوقف عليه الشروع في العلم.[إلهامية:١٦] **فصل:** هو في اللغة: القطع، يقال: "فصلت الثياب" إذا قطعتها، وفي الاصطلاح: هو الحاجز بين الحكمين. **بأصول:** الأصول جمع أصل ،كالفصول جمع فصل، والأصل في اللغة: ما يبتني عليه غيره، ويسند تحقق ذلك الغير إليه كما أن الفرع ما يبني على غيره، ويسند تحقق الفرع إليه، وفي الصناعة عبارة من أمور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات، ويرادفها القانون والقاعدة والضابطة وما شاكلها.[دراية:١٢] **يعرف بها إلخ:** فصل يخرج بها ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق.

أواخر إلخ: فصل آخر يخرج بها ما يعرف بها أحوال الأول، والأوسط كعلم اللغة، وما يعرف بها أحوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب.[إلهامية: ١٧]

وكيفية إلخ: اعترض على هذا التعريف بأنه لا يخلو، إما أن يكون المراد بمعرفة الأحوال معرفة جميعها، فيلزم أن لا يكون شخص نحوياً؛ لأنه لم يتيسر لأحد معرفة جميع الأحوال، و أن لا يكون المدوّن نحوا ، بل بعضها أو معرفة بعضها، فيلزم أن يكون العالم بعشرة مسائل نحوياً؛ لأنه حصل له معرفة بعض أحوال الكلم مع أنه ليس بنحوي في العرف، وإن أريد معرفة جميع الأحوال المدوّنة يلزم أنه إذا جاء نحويٌ آخر ودوّن أحوالاً أخرى أن لا يكون النحوّي السابق نحوياً، لأنه لم يكن باحثاً عن جميع الأحوال المدونة. أجيب عنه بأن المراد بمعرفة الأحوال معرفة بعض الأحوال غير معين، فلا يلزم أن لا يكون النحويّ السابق نحوياً ولا اللاحق، بل صدق على كل واحد أنه نحويّ؛ لأنه يعلم بعض أحوال الكلم غير معين.[دراية بتصرف: ١٣]

والغرض منه: أي من علم النحو وتدوينه. والغرض ما يصدر الفعل عن الفاعل لأجله.[دارية: ١٣]

عن الخطأ اللفظي: في تقييد الخطأ اللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري، فإن الصيانة عن الأول غرض علم التصريف، وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان، وعن الثالث غرض علم الميزان.[دراية: ١٣]

وموضوعه: الكلمة والكلام.

٢- فصل: الكلمة: لفظ وضع **لمعنى مفرد**، وهي منحصرة في ثلاثة أقسام: **اسم** وفعل وحرف؛ لأنّها إمّا أن لا تدلّ على معنى في نفسها، **وهو**: **الحرف**. **أو تدلّ** على معنى

وموضوعه: لأن النحوي يبحث عن أحوالهما من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما، وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتيّة فهو موضوع ذلك العلم، فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم. ويجوز أن يكون الموضوع متعددا عند اشتراكه في أمر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالأصول الشرعية الأربعة، فإنها موضوعات علم أصول الفقه، لأنها تشترك في كون كل واحد منها أصلا شرعياً مظهر الحكم شرعي. وكذلك الكلمة و الكلام لاشتراكهما في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على أنّ الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى، وهو واحد بالنظر إلى ذاته وإنما تعدد بالنظر إلى نوعيه.[دراية: ١٥]

لمعنى: الجار والمجرور مفعول به باللام وإنما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازاً عن المحرفات والأصوات والمهملات وما يدرك بالعقل، فإنها ما وضعت لمعنى. وكذا عن حروف التهجي، فإنها لم توضع إلا لغرض التركيب، والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء؛ لأن المعنى ما يُعنى عن اللفظ أو يفهم به، لا ما لأجله اللفظ. وغرض التركيب لا يصح أن يُعنى بحروف التهجي أو يفهم به فلا معنى لها.[دراية النحو: ١٧]

مفرد: وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى ومعناه حينئذٍ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه أو مرفوع على أنه صفة اللفظ، ومعناه حينئذٍ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعليةً والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد حيث أتي به بصيغة الماضي بخلاف الإفراد. وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط فعلى أنه حال من الضمير المستكن في "وضع"، أو من المعنى فإنه مفعول به بواسطة اللام.[فوائد ضيائية المعروف بشرح الجامي: ٢١] **اسم**: إما مجرور بأنه بدل أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، والأول أولى لعدم احتياجه إلى المحذوف بخلاف الآخر.[دراية: ١٩]

وهو: الضمير يرجع إلى الكلمة، وتذكيره بلحاظ الخبر.

الحرف: قدمه في وجه الحصر مع أنه أخره في التقسيم؛ لأنه في اللغة: الطرف كما سيأتي فذكره مرة في طرف الانتهاء وأخرى في طرف الابتداء، وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير إلى تأخيره في المرتبة.[دراية: ١٩]

أو تدل إلخ: إنما جاء بالمضارع بدل الماضي لتقدمه أي لتقدم المضارع في الوجود؛ لأنه ما من شيء زمانيّ إلا وهو حال ثم يصير بعده ماضياً وللاستمرار والمضارع أدل على الاستمرار من الماضي، فإن الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار. (مولوي فضل حق)

في نفسها، ويقترن معناها بأحد الأزمنة الثّلاثة، وهو الفعل. أو تدل على معنى في نفسها، و لم يقترن معناها بأحد الأزمنة، وهو الاسم.

فحدّ الاسم: أنّه كلمة تدلّ على معنى في نفسها **غير مقترن** بأحد الأزمنة الثّلاثة، أعني الماضي والحال والاستقبال، كـــ"رجل" و "علْم".

وعلامته: أن يصحّ الإخبار عنه وبه، كـــ"زيد قائم" **والإضافة**، كـــ"غلام زيد" **ودخول لام التعريف**، كـــ"الرّجل"، **والجرّ والتّنوين** نحو: "بزيدٍ"، **والتثنية**، والجمع والنّعت والتّصغير **والنّداء**، فإنّ كلّ هذه من خواصّ الاسم. ومعنى الإخبار عنه: أن يكون محكوما عليه، لكونه فاعلا أو **مفعولا** أو مبتدأ. ويسمّى اسما ؛ لسُمُوّه (لعُلُوّه) على قسيميه، لا لكونه وسما على المعنى. (أي علامة)

غير مقترن: المراد بعدم اقترانه بأحد الأزمة الثلاثة أن يكون بحسب الوضع الأول فتدخل في تعريف الاسم أسماء الأفعال؛ لأنها بحسب ذلك الوضع غير مقترنة به، بل الاقتران فيها جاء بالوضع الثاني، ويخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: كاد وعسى ونعم وبئس؛ لأنها مقترنة بحسب ذلك الوضع بأحد الأزمنة، وإنما انسلخت عنه بالوضع الثاني.[كما في الإلهامية: ٢٨] **والإضافة**: أي كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر، ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف.[فوائد ضيائية: ٢٥]

ودخول لام التعريف: وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته إلى التعريف لكونه خبراً، وحقه أن يكون نكرة ليفيد المخاطب. **والجر والتنوين**: وإنما اختص الجر والتنوين بالاسم؛ لأن الجر أثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر، وإلا يلزم تخلف المؤثر من الأثر. وأما التنوين فلأنه يوجب الانقطاع عما بعده فلا يدخل الفعل؛ لأنه يقتضي الاتصال بالفاعل.[غاية التحقيق: ١٩] **والتثنية إلخ**: [نحو: رجلان، والجمع والنعت نحو: رجل عالم، والتصغير نحو: رُجيل، والنّداء نحو: يا زيد!.]إنما اختصت هذه المعاني بالاسم، لأن الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة، ولهذا إذا وقع المصدر تأكيد الفعل لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه حينئذٍ مدلول الفعل فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذا مدلوله. **والنداء**: وإنما اختص النداء بالاسم، لكونه أثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء، وإلا يلزم تخلف المؤثر عن الأثر وهو ممتنع.[دراية: ٢٤] **مفعولاً**: أي مفعول ما لم يسم فاعله.

وحدّ الفعل: كلمة تدلّ على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كـــ"ضرب، يضرب، اضرب".

وعلامته: **أن يصحّ الإخبار به** لا عنه، ودخول "**قد والسّين وسَوفَ و الجزْم**"، **والتّصريف** إلى الماضي والمضارع، **وكونه أمرًا** أو نهيا، **واتصّال الضّمائر** البارزة المرفوعة، نحو: "ضربتُ" **وتاء التّأنيث** السّاكنة، نحو: "ضَرَبَتْ" . . . . . .

وحد الفعل: لما فرغ المصنف رحمه عن بيان حد الاسم وعلامته فقال: "وحد الفعل" كلمة موصوفة بقوله: "تدل على معنى" وهو جنس يشتمل المحدود وغيره. وقوله: "في نفسها" يخرج الحرف، وقوله: "دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى" يخرج الاسم.[دراية: ٢٥] **أن يصح الإخبار به**: لأن الفعل حدث، والحدث عرض، والأحداث لا يكون إلّا مسندا بها.[كما في الإلهامية: ٢٩] **ودخول قد**: إنما اختصت "قد" بالفعل؛ لأنها إنما تستعمل لتحقق الفعل مع التقريب، والتوقع في الماضي، والتقليل في المضارع، وكل ذلك لا يتصور إلاّ في الفعل.[الغاية بتصرف: ٢٣] **قد إلخ**: نحو: "قد ضرب، وسيَضرِب، وسوفَ يضرب، ولم يضرِبْ".

والسين وسوف: لدلالة الأول على الاستقبال القريب، والثاني على الاستقبال البعيد.[شرح ملا جامي: ٢٨٩]

والجزم: وإنما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره وهو الجازم، فكذا الأثر؛ وذلك لأن الجازم إما وضع لنفي الفعل كـــ"لم ولما" أو لطلب الفعل كـــ "لام الأمر"، والنهي عن الفعل كـــ"لاء النهي"، أو لتعلق شيء بالفعل كأدوات الشرط، وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل.[دارية: ٢٦]

والتصريف إلخ: [أي تصريف الفعل، فاللام بدل عن المضاف إليه] لأن الانقسام إلى الماضي والمضارع لا يكون إلا بحسب الزمان، والزمان لا يكون إلا في الفعل.[إلهامية ٣٤]

وكونه أمراً إلخ: ولم يقل والأمر والنهي؛ لأنهما يستخرجان من المضارع، فلا يكون التصريف إليهما بل إلى المضارع، ثم يستخرجان منه.[دراية: ٢٧] **واتصال الضمائر إلخ**: وإنما اختصت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل؛ لأنها ضمائر الفاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل أو لفروعه، وحطت فروعه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز، تحرزا عن لزوم التساوي بين الفرع والأصل، وخصّ البارز بالمنع، لأن المستكن أخف وأخصر، فهو بالتعميم أليق وأجدر.[دراية النحو: ٢٧]

وتاء التأنيث: وإنما أختص به لحوق تاء التأنيث؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا تلحق إلا بما له فاعل، وهو إنما يكون للفعل.[شرح ملا جامي:٢٩٩]

ونوني التأكيد فإنّ كلّ هذه من خواصّ الفعل. **ومعنى الإخبار به**: أن يكون محكوما به. ويسمّى فعلا باسم أصله وهو المصدر؛ **لأنّ المصدر** هو فعل الفاعل حقيقة.

وحدّ الحرف: كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، بل تدلّ على معنى في غيرها، نحو: "مِنْ" فإنّ معناها الابتداء، وهي لا تدلّ عليه إلا بعد ذكر ما منه الابتداء، كالبصرة والكوفة، مثلاً تقول: "**سرت من البصرة** إلى الكوفة".

وعلامته: أن لا يصحّ الإخبار **عنه ولا به، وأن لا يقبل** علامات الأسماء . . . . . .

ونوني التأكيد: [أي اتصال نون التأكيد بحذف المضاف] وهما الخفيفة والثقيلة سمّيتا به؛ لأنهما تفيدان تأكيد حصول الفعل المطلوب، ووجه اختصاصهما أنهما وضعتا لتأكيد الأمر والمضارع إذا كان فيه طلب.[دراية: ٢٧]

ومعنى الإخبار به: لما كان من الأفعال ما لا يصح الإخبار به فلم يصح كونه علامة له، كالأمر والنهي والاستفهام والشرط والجزاء، احتاج إلى بيان معناه بما يعمها، فقال: ومعنى الإخبار به إلخ؛ لأن تلك الأفعال تكون محكوما بها، ولا تكون مخبراً بها.[دراية النحو: ٢٧]

لأن المصدر: وهو فعل الفاعل حقيقة، فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والأصالة. وإنما سمّي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقي، وهو المصدر تسميةً للدّال باسم جزء مدلوله.[دراية:٢٧]

وحد الحرف: المراد بالحد، القول الجامع لأفراد المحدود المانع لغيره المعرف بالشيء، سواء كان من الذاتيات أو العرضيات أو منهما، فلا يتوجه أن الحد ما ذكر فيه ذاتيات المحدود.[غاية التحقيق: ٢٢]

سرت من البصرة إلخ: فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء، واعترض عليه بالأسماء اللازمة الإضافة، فإنها لا تدل على معانيها إلا بعد ذكر متعلقاتها. وأجيب عنه بأن الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه الإفرادي، ولم يشترط عند وضع تلك الأسماء ذكر متعلقاتها، فيكون ذكر المتعلق شرطاً في أصل وضع الحرف، بخلاف تلك الأسماء.[دراية: ٢٨]

عنه ولا به: لأن كون الشيء مخبراً عنه وبه، من علامات الاسم والفعل.

وأن لا يقبل إلخ: واعترض عليه بأنه شامل لقوله أن لا يصح الأخبار عنه ولا به، فلا فائدة في ذكره. أجيب عنه بأن هذا إجراء للطريقة الغريبة وهو تعميم بعد تخصيص، والمشهور عكسه.

ولا علامات الأفعال. وللحرف في كلام العرب **فوائد،** كالرّبط بين الاسمين، نحو: "زيد في الدّار" أو الفعلين، نحو: "أريد أنْ تَضربَ" أو اسم وفعل، كـ"ضربتُ بالخشبة" أو الجملتين، نحو: "إن جاء ني زيد أكرَمتُه" وغير ذلك من الفوائد الّتي تعرفها في القسم الثّالث **إن شاء الله تعالى.**

ويسمّى حرفا؛ لوقوعه في الكلام حرفا، **أي طرفا؛ إذا ليس** مقصودًا بالذّات، **مثل المسند والمسند إليه.**

ولا علامات الأفعال: تعميم بعد تخصيص، ولما كان الكلام السابق يفيد أن وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الأصلي، والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل، وإن الاستقلال به لا يؤثر فائدة؛ لأنه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة، و وضع الألفاظ للمقاصد والاستقلال بها على الفوائد، توهم منه أنه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام؛ لأن الاشتغال بما لا يفيد عبث والاحتراز عنه. وأجيب دفعه بقوله وللحرف في كلام العرب فوائد.[دارية: ٢٨] **فوائد:** فوائد جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة.

إن شاء الله تعالى: أحال أمره إلى مشيئة الله تعالى مراعاةً لأدب ربه وإتباعا بسنة نبيه ﷺ، لما ورد به في كلام حكاية قوله رسوله لأصحابه وقصّته عليهم من قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ (الفتح:٢٧) أو تعليما لعباده أن يقولوا في عاداتهم، مثل ذلك متعاد بين بأدب الله تعالى متبعين بسنة رسوله.[دراية: ٢٩]

أي طرفا: إشارة إلى وجه التسمية بأنه يسمي الحرف حرفا؛ لأن الحرف في اللغة الطرف يقال: "جلست حرف الوادي" أي طرف الوادي، والحرف لا يكون إلا في طرف الكلام.

إذ ليس إلخ: كأنه جواب سؤال تقديره أنه لا نسلم أنه في طرف الكلام لأن "في" قوله: "زيد في الدار" في وسط الكلام. فأجاب المصنف بأن المراد بكونه طرفاً أنه ليس مقصوداً بالذات مثل المسند والمسند إليه، فإذا لم يكن مقصودا كان طرفا من المقصود.[كما في شرح ملا جامي: ٢٤]

مثل المسند والمسند إليه: تمثيل للمقصود بالذات، والمثل مرفوع بالجزية لمبتدأ محذوف أي هو ويرجع إلى المقصود بالذات، وإنما قدم المسند على المسند إليه في التمثيل حثّا على كونه مقصوداً بالذات ومزيد اهتمام به لأنه أولى درجة من المسند إليه ولا خفاء في كون المسند إليه مقصوداً بالذات لأنه أعلى درجة من المسند.

٣- فصل: **الكلام**: لفظ تضمّن **كلمتين** بالإسناد، **والإسناد** نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث **تفيد المخاطب** فائدة تامّة يصحّ **السّكوت** عليها، نحو: "**زيد قائم**، **و قام زيد**" ويسمّى جملة، **فعلم** أنّ الكلام لا يحصل إلاّ **من اسمين**، نحو: "زيد قائم" ويسمّى جملة اسميّة، أو من فعل واسم، نحو: "قام زيد" ويسمّى جملة فعليّة ؛ إذ لا يوجد المسند والمسند إليه **معاً** في غير هما، **ولابدّ للكلام منهما**.

الكلام: لما وقع الفراغ من تعريف أحد موضوعي النحو وهو الكلمة، وبيان انحصاره في الأقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها وعلاماتها ووجوه تسمياتها، شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام فقال: الكلام. وهو في اللغة ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة ما تضمن إلخ.[شرح ملا جامي]

كلمتين: اعلم أنّ قوله: "زيد قائم" بالهيئة المجموعية متضمن لقولنا: "**زيد قائم**" بهيئتهما الإفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن. **والإسناد إلخ**: أي ضم مدلول أحد الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى.[دراية النحو: ٣١]

تفيد المخاطب إلخ: فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يكون مثل: "ضرب زيد كلاما لأن المخاطب ينتظر إلى أن يبين مضروب ويقال: عمروا إلى غير ذلك من المقصود كالزمان والمكان قلت: المراد أن لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل: انتظار المسند والمسند إليه وليس الانتظار الذي في ضرب زيد مثل هذا الانتظار.[دراية النحو: ٣١]

السكوت: أي السكوت المخاطب، ويحتمل أن يراد سكوت المتكلم. **نحو**: زيد قائم وقام زيد: **فإنك إذا قلت** ذلك أفدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ آخر. **وإذا قلت**: غلام زيد مثلا: فلا يكون إلا أحد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا للمسند إليه والمسند حتى يستفيد.[دراية: ٣١]

فعلم: الفا في جواب شرط محذوف أي إذا كان الإسناد مأخوذاً في تعريف الكلام، فعلم بذلك أن الكلام لا يحصل من تركيب إلا من أحد هذين التركيبين.(جمال)

من اسمين: أتي بكلمة "من" دون "في" كما أتى به غير لأنه الأظهر لفهم المتكلم وقدم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لأن جزئيه يستحقان التقديم.[دراية: ٣١]

معاً إلخ: أي جميعاً، قال في القاموس: "تقول كذا "معاً" أي جميعاً، وهو منصوب على الظرفية والتنوين، فيه عوض عن المضاف إليه ليتعلق بما وقع حالاً من مفعول ما لم يسم فاعله.[دراية: ٣٢] **ولا بد للكلام منهما**: أي من المسند والمسند إليه؛ لأن الإسناد مأخوذ في تعريفه، وهو يقتضي المسند والمسند إليه. وقوله: لابدّ أي لا فراق للكلام منهما، من قوله: بدّه يبدّه بدّاً أي فرقه، والتبديد التفريق، وتبدد أي فرق.[دراية: ٣٢]

فإن قيل: قد نُوقِضَ بالنّداء، نحو: "يا زيد".

قلنا: حرف النّداء قائم مقام "أدْعو" و "أطلب" وهو الفعل، فلا نقضَ عليه. وإذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الأقسام الثلاثة، والله الموفق والمعين.
أي كل واحد من ادعو وأطلب

القسم الأوّل في الاسم

وقد مرّ تعريفه، وهو ينقسم إلى المعرب والمبنيّ، فلنذكرْ أحكامه في بابين وخاتمة:

الباب الأوّل: في الاسم المعرب، **وفيه مقدّمة** وثلاثة مقاصد وخاتمة.

في بيان التوابع

أمّا المقدّمة: **ففيها** فصول:

١- فصل: **في تعريف الاسم** المعرب، **وهو: كلّ اسم ركّب** مع غيره، ولا يشبه مبنيّ الأصل،
أي فصل أول

القسم الأول إلخ: قدم مباحث الاسم على المباحث الفعل والحرف؛ لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل والحرف؛ لأنه عمدة منهما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف.[إلهامية: ٤١] **فيه مقدمة إلخ**: وهي مشتملة على أربعة فصول: الفصل الأول في التعريف الاسم المعرب، والثاني في بيان حكم الاسم المعرب، والثالث في بيان أصناف الإعراب، الرابع في تقسيم الاسم المعرب إلى المنصرف وغيره.[دراية النحو: ٣٣]

ففيها إلخ: أي فهي عبارة عن الفصول الأربعة، فاندفع الإشكال الحاصل من كلمة في للظرفية.[إلهامية: ٤٢]

في تعريف الاسم إلخ: قدمه على المبني لكونه أصلاً إذ المقصود من وضع الألفاظ إظهار ما هو في الضمير، وهو لا يحصل إلا بالإعراب إذ به يعلم أن هذا فاعل وذلك مفعول.[دراية: ٣٤] **وهو كل اسم**: ذكر كلمة "كل" في التعريف، وإن كان ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح أهل المنطق لأنها لإحاطة الأفراد والتعريف للحقيقة لا للأفراد، ولهذا من شرط للحد أن يستقيم على كل أفراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فإنك إذا قلت: "الإنسان حيوان ناطق" يصدق هذا الحد على كل فرد من أفراد الإنسان.[دراية: ٣٤]

اسم ركب إلخ: كالجنس حيث يشمل كل مركب ناسب مبني الأصل أولا، وخرج به ما ليس بمركب، كالأصوات ونحو: "ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر"، ثم اعلم أنه قال بعضهم المراد بالمركب ما ركب مع غيره تركيباً إسنادياً؛ لأنه هو علة بالإعراب إذ به يحصل المعاني المقتضية للإعراب، ويلزم على هذا التفسير أن يكون المضاف إليه خارجا عن حد المعرب؛ لأنه لم يتحقق فيه التركيب الإسنادي ومع أنه معرب على ما صرح به الرضي، =

أعني الحرف **والأمر الحاضر** والماضي، نحو: "زيدٌ" في "قام زيد" لا "زيد" وحده؛ لعدم التّركيب، **ولا "هؤلاء"** في "قام هؤلاء"؛ لوجود الشّبه ويسمّى متمكّنا.

٢- فصل: **وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل** اختلافا **لفظيّا**، نحو: "جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد" أو تقديريّا، نحو: جاءني **موسى**، ورأيت موسى، ومررت بموسى".

= وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب الإسنادي والإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه أو الحرف الجر المقدر.[غاية التحقيق بتصرّف: ٣٥]

والأمر الحاضر: قيد الأمر بالحاضر احتراز من الأمر الغائب فإنه معرب بالإجماع وألحق بعضهم الجملة بالمبنى الأصل؛ لأن الجملة من حيث أنها جملة أي من حيث لم تقع موضع المفرد مبنيّة، لا محل لها من الإعراب أصلاً.[دراية: ٣٥]

ولا هؤلاء إلخ: أي المشابهة على ما سيجيء في بحث المبني لكون هؤلاء مشابها لمبني الأصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب فلذا أخذه في تعريفه فإذا فقد الشرط فقد المشروط لأن المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مرّ فعلم أن المعرب لا يحصل إلا بشرطين أحدهما وجوديّ وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله: كل اسم ركب مع غيره، والثاني عدمي وهو عدم المشابهة لمبني الأصل فتعرض له بقوله: "ولا يشبه مبني الأصل".[دراية: ٣٦]

وحكمه: أي من جملة أحكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب، إنما قال من حيث هو معرب؛ لأن المعرب له أحكام أخر من حيث هو كلمة ولفظ وغير ذلك فاندفع شبّه انحصار الحكم في الاختلاف.[إلهامية: ٤٥]

أن يختلف آخره: ومعنى اختلاف الآخر، اتصافه بصفة لم توجد قبلها، وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف غير الآخر، فإنه ليس في حكم المعرب كاختلاف الراء في امرئ والنون في ابنم، تقول: جاءني امرُؤٌ وابنمٌ، ورأيت امرأً وابنماً، ومررت بامرئ وابنمٍ.[دراية: ٣٦]

باختلاف العوامل: جمع عامل منقول من الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على الفواعل، كالكاهل على كواهل دون الفاعل، كما هو مذهب صاحب الكافية، وقيل: فاعل الصفة إذا كان لغير العاقل يجمع على فواعل قياساً مطرداً كنجم طالع وطوالع، وجبل شامخ وشوامخ، نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين، فحكم عليه بالشذوذ.

لفظياً: أو حكماً نحو: رأيت أحمد ومررت بأحمد.

موسى: لأن الألف لا تقبل الإعراب.

والإعراب ما به **يختلف** آخر المعرب، **كالضّمّة** والفتحة والكسرة، والواو والألف والياء.
بسبب ذلك الشيء

وإعراب الاسم على ثلاثة أنواع: **رفع ونصب وجرّ**. **والعامل** ما يحصل به رفع ونصب وجرّ. ومحلّ الإعراب من الاسم هو الحرف الآخر.

مثال الكلّ: نحو: "قام زيد" فـ"قام" عامل، و "زيد" معرب، والضّمّة إعراب، والدّال محلّ الإعراب. واعلم: أنّه لا يعرب في كلام العرب إلاّ الاسم المتمكّن والفعل **المضارع**، وسيجيء حكمه في القسم الثّاني إن شاء الله تعالى.

٣- فصل في أصناف إعراب الاسم: **وهي تسعة أصناف**: الأوّل: أن يكون الرّفع

الإعراب: وهو عند المصنف رحمه الله عبارة عما به الاختلاف، وعند غيره عبارة من الاختلاف؛ لأنه مقابل البناء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف. **يختلف إلخ**: وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد؛ لكون هذه الأمور سببا بلا واسطة، فلا يدخل فيه العوامل، والمقتضى والإسناد لكون هذه الأمور أسبابا بعيدة للاختلاف؛ لأن العامل سبب قريب للمقتضى، وهو سبب قريب للإعراب، وهو سبب قريب للاختلاف، فيكون العامل سببا له بوسائط، والإسناد سبب له بواسطتين والمقتضى سببا له بواسطة، والإعراب سببا له بلا واسطة، فكان هذا قريبا. [دراية النحو: ٣٨]

كالضمة إلخ: هذه الأسماء الثلاثة إن كانت بالتاء تطلق على الحركات، سواء كانت بنائية أو غيرها، وإن كانت مجردة عن التاء، فلا تكون إلا ألقاب البناء، وأما الرفع والنصب والجر فلا تطلق إلا على الحركات والحروف الإعرابية، ولا تطلق على الحركات البنائية.[دراية: ٣٩] **رفع ونصب وجر**: وإنما سمي الرفع رفعاً؛ لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، وسمي النصب نصباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وسمي الجر جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم.[دراية: ٤٠] **وجرّ**: مجرور على البدلية أو مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف.

والعامل: اختلفوا في التعريف العامل فمنهم من ذهب إلى ما اختاره المصنف ومنهم من ذهب إلى أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب.[دراية: ٤٠]

المضارع: وصف فعل المضارع لأن من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً.

وهي تسعة أصناف: جمع صنف وهو أخصّ من النوع مطلقاً، ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظا أو تقديرًا، وقد يحصل بالواو، وقد يحصل بالألف كذلك، وكذا النصب تارةً يكون بالفتح لفظاً أو تقديراً، وتارة يكون =

بالضّمّة، والنّصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، ويختصّ بالاسم **المفرد** المنصرف الصحيح، **وهو عند النّحاة:** مالا يكون في آخره حرف علّة، **كـ"زيد"** وبالجاري مجرى الصّحيح، وهو ما يكون في آخره واوٌ أو ياءٌ ما قبلهما ساكن، **كـ"دلْو وظبْي"** وبالجمع المكسّر المنصرف، كـ"رجال" تقول: "جاء بني زيد ودلو وظبْي ورجال ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا ومررت بزيد ودلو وظبي ورجال".

جملة فعلية بتأويل مفرد خبر

= بالكسرة، وتارة يكون بالألف كذلك، وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة، لفظا أو تقديرا، وربما يوجد بالياء كذلك، والأسماء يختلف في استحقاق أقسام الرفع، فبعضها تستحق الرفع بالفتحة، وبعضها تستحقه بالواو، وبعضها تستحقه بالألف، وكذا الأسماء تختلف في استحقاق أقسام النصب والجر ولهذا قسّم المصنف باعتبار الاستحقاق أصناف الإعراب ليتضح أحوالها ولما كان الإعراب اللفظي هو الأصل، والأكثر قدّمه على التقديري فقال الأول.[دراية النحو: ٤٢]

بالمفرد: للمفرد معانٍ مقابل الجملة، ومقابل المضاف، ومقابل المثنى لمجموع، وهو المراد به ههنا، ويرد عليه بأن كلا وكلتا والأسماء الستة مفردات مع أنها ليست بمعربة بالحركات الثلاثة التامة وأجيب عنه بأن المراد بالمفرد المفرد من كل وجه، يعني ما لا يكون مثنى، ولا مجموعاً ولا ملحقا لهما، وكلا والأسماء الستة ملحقة بالمثنى لمشابهتهما إياه في الدلالة على أمرين مع وجود حرف يصلح الإعراب في آخرهما. إما دلالة "كلا وكلتا" عليهما، فظاهر لأنها تثنيتان معنى وأما الأسماء الستة فلكون مفاهيمها من الأمور النسبية الإضافية فتأمل.

الصحيح: [فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فإن إعرابه ليس كذلك] وأما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف، فالسالم والصحيح متّحدان عند الصرفيين لا فرق بينهما، وتختلفان عند النحاة. **عند النحاة:** النحاة جمع ناحٍ، كالقضاة جمع قاضٍ، وهو الذي يتكلم في علم النحو. وإنما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصرفيين، وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة، وتضعيف وهمزة مثل الضرب.[دراية: ٤٣]

كزيد: هذا يدل على أنه إذا كان في أوله أو وسطه لا ينافي الصحيح عند النحاة.

كدلو وظبي: مثالان للجاري مجرى الصحيح وإنما كان هذا جارياً مجرى الصحيح ملحقا به؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة.[دراية: ٤٤]

الثاني: أن يكون الرّفع بالضمّة، والنّصب والجرّ بالكسرة، ويختصّ **بجمع المؤنث السّالم**، كـ"مسلمات" تقول: "جاءتني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات". (مبتدأ)

الثالث: أن يكون الرّفع بالضمّة، والنّصب والجرّ بالفتحة، **ويختصّ** بغير المنصرف، كـ"**عمر**" تقول: "جاء ني عمرُ، ورأيت عمرَ ومررت بعمرَ".

الرّابع: أن يكون الرّفع بالواو، والنّصب بالألف، والجرّ بالياء، ويختصّ بالأسماء السّتّة **مكبّرة** موحّدة **مضافة** إلى غير ياء المتكلّم،

بجمع المؤنث السالم: وهو جمع يكون بالألف والتاء، سواء كان مفرده مؤنثا كمسلمات أو مذكرا كمرفوعات وصافنات، يخرج عنه مثل: "سنين وأرضين"، ويدخل فيه نحو: "سجلات وسفرجلات".[من دراية: ٤٥]

السالم: بالجر على أنه صفة للجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للمفرد؛ لأن الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وإن كانت السلامة حال مفرده.[دراية: ٤٥]

الثالث: لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين، وحمل فيه الفتحة على الكسرة أخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة، فقال: الثالث إلخ. **ويختص إلخ**: وإنما اختص هذا الإعراب به؛ لأن غير المنصرف مفرد غالبا، والمفرد أصل في الإعراب بالحركات، وأما وجه متابعة الجر للنصب فلأن غير المنصرف ما فيه سببان، ففي السببين صار مشابهاً للأفعال، كما أن في الأفعال سببين، أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر، وثانيهما احتياج الفعل إلى الاسم فلما شابهه امتنع منه الجر، كما امتنع الجر من الفعل، فصار الجر تابعاً للنصب، كذا في الغاية. فإن قيل: كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين للتناسب أو للضرورة، فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح. وأجيب عنه بأن قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة إلى ذكره؛ لأن موانع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم، فلا حاجة إلى بيانه.[إفهامية: ٥٠] **كعمر**: مثال لغير المنصرف، واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب والجر لما سيأتي عند بيان حكمه.(مولوي عبد الرحمن) **مكبرة**: لأنها إذا كانت مصغرة كان إعرابها بالحركات، نحو: "جاءني أُخيّك، ورأيت أُخيك، ومررت بأخيّك".[دراية: ٤٧]

مضافة إلخ: إنما قال هذا؛ لأنهما إذا كانت مضافةً إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها، وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أراد وأن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة.[شرح ملا جامي: ٤٠]

وهي أخوك وأبوك **وحموكِ وهنوك وفوك وذو مال**، تقول: "جاء ني أخوك، و رأيت أخاك، ومررت بأخيك" وكذا البواقي.

الخامس: أن يكون الرفع بالألف، والنّصب والجرّ بالياء المفتوح ما قبلها، ويختصّ بالمثنّى، و "كلا وكلتا" **مضافيْن** إلى ضمير، و**"اثْنان واثنتان"**، تقول: "جاء ني الرّجلان كلاهما واثنان، ورأيت الرّجلين كليهما واثنيْن و مررت بالرّجلين كليهما واثنيْن".

السّادس: أن يكون الرّفع بالواو المضموم ما قبلها، والنّصب والجرّ بالياء المكسور ما قبلها،

وهنوك: الهن عبارة عن الشيء المستنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح.[دراية: ٤٧]

حموك: بكسر الكاف؛ لأن الحم أبو الزوج وعصبته على الاختلاف، فلا يضاف إلا إلى المرأة.[دراية: ٤٧]

وفوك: أصله فوهٌ على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك أجوف واوي لامه هاء إذ أصله فوه، فحذفت الهاء نسيا،، ثم قلبت الواو ميما؛ لأنه لو لم يقلب لدار الإعراب على العين كما في يد ودمٍ فيجب قلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيبقي المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين، ثم إذا أضيف إلى ياء المتكلم وغيرها، يزول علة قلبه ممّا هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود إلى أصله فيقال فوهُ.[دراية: ٤٧]

وذو مال: وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذووٌ؛ وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس.[شرح ملا جامي: ٣٩] **الخامس**: ثم لما فرغ من بيان الأسماء التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفها بالألف، فقال: الخامس.[دراية: ٤٨]

مضافاً: إلى مضمر إنما قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى المضمر.

واثنان واثنتان: [فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها.شرح ملا جامي: ٤١] مرفوعا؛ لأنهما معطوفان على قوله: "كلا" فإنه مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف إذ التقدير، ويختص بالمثنى وما ألحق به وهو كلا واثنان واثنتان.[دراية: ٤٩] **السادس**: لما فرغ عن بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالألف أخذ في بيان الأسماء التي تعرب بالحرفين ورفعهما بالواو.

ويختصّ بجمع المذكّر السّالم، نحو مسلمون **وأولو**، وعشْرون **مع أخواتها**، تقول: "جاءني مسلمون وعشرون رجلا وأولو مال، ورأيت مسلمين وعشرين رجلا وأولي مال، ومررت "بمسلمين و عشرين رجلا وأولي مال".

واعلم: **أن نون التّثنية مكسورة أبدا ونون جمع السلامة مفتوحة أبدا**، وهما يسقطان **عند الإضافة**، تقول: "جاء ني غلاما زيد ومسلمو مصر".

ويختص إلخ: المراد بجمع المذكر السالم في عرف النحاة ما جمع بالواو والنون فيشمل الجموع التي واحدها مؤنث، نحو: سنين وأرضين وثبين وقلين وغيرها من جموع المؤنث، ويخرج عنه نحو: سجلات وسفرجلات.[دراية بتصرف: ٤٩]

وأولي: قيل هو جمع "ذو" من غير لفظه. **مع أخواتها**: أي أخوات كلمة عشرون وهي أمثالها السبع من ثلاثين إلى تسعين، إذ المراد بالأخت: المثال وبهذا فسرّ الأخت في قوله تعالى: ﴿كُلَّما دخلتْ أُمَّةٌ لعنتْ أُختَها﴾ (الأعراف:٣٨) وإنما أفرد "ألو وعشرون من أخواته بالذكر؛ لأنهما ليسا بداخلين في الجمع المذكر السالم؛ لأن المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد ألحق بآخره واو وياء ونون مفتوحة، وظاهر أن ألو وعشرون ليسا كذلك، ولا يجوز أن يكون جمع عشرة، وإلا لوجب أن يطلق عشرين على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد.[دراية: ٥٠] **مكسورة أبداً**: النصب على الظرفية أي في الأحوال الثلاث؛ لأنها لسبقها عن نون الجمع أخذ الأصل؛ لأن الأصل فيما حرك عن الساكنين أن يحرك بالكسر.[دراية: ٥٠]

ونون جمع السلامة: إنما قال هذا، احترازاً عن نون جمع التكسير فإنه ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسوراً أيضاً نحو: شياطين.[دراية: ٥٠] **مفتوحة أبدا**: اختار الفتح للخفة؛ لأن الجمع ثقيلة من حيث المعنى، والثقيل يقتضي الخفة، أو لأنه لو لم يفتح لكان مضموما أو مكسوراً لا سبيل إلى كل واحد منهما؛ لأنه لو كان مضموما لزم توالي أربعة ضمات في حالة الرفع نحو: "مسلمون"، ولو كان مكسوراً لزم الخروج من الضمة الحقيقية والتقديرية إلى الكسرة الحقيقية، وهذا ثقيل.[إهامية: ٥٧]

عند الإضافة: لأنه عند الألف واللام، لأن النون فيها زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه، فلما كان النون عوضاً عن الحركة تثبت في موضع الألف واللام، نحو: "الزيدان والزيدون" نظراً إلى أنها عوض عن الحركة، وتسقط في موضع هو في الإضافة نظراً إلى أنها عوض عن التنوين نحو: جاءني غلاما زيد ومسلمو مصر، كما أن التنوين تسقط عند الإضافة.[دراية:٥٠]